بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على آلائه الظاهرة، ونعمائه المتظاهرة، حمدا لا انتهاء لعدده، ولا انقضاء
لمدده، واصلي على اصفيائه من الملأ الاعلى، وخلص انبيائه الذين فازوا بالحظ الاوفى
والكمال المستوفى، خصوصا على نبينا محمد المصطفى، وعلى آله واصحابه ائمة الانام، واتباعه
السادة القادة الكرام، واسلم تسليما وبعد فقد قال الشيخ الزاهد علامة الدهر
نادرة العصر علم الهدى اكرم الورى شمس الدين اللاهيجي رحمه الله ان واحدا من
اهل التعصب لما خرج عن حد الانصاف وسلك مسلك عمى الاعتساف وجاوز قدره
ولم يعرف حده مع انه اعجز الناس عن تمشية اظهر دلائل الوحدانية واشهرها وهو دليل
التمانع لزمنا ان نتكلم عليه فاوردنا عليه اسولة لا يرجى الخلاص عنها اظهارا لعجزه وابانة
لجهله ثم حملتنا حمية الاسلام على ان نكتب عدة براهين في التوحيد كما فعلنا مرة
قبل ذلك ببخارا عمرها الله ثانيا تحفة للحاضرين من الاصحاب وتذكرة لمن يأتي بعدنا
من الاحباب وبالله التوفيق اعلم ان الله تعالى واحد حقيقي لانه واحد بحسب الاجزاء
والجزئيات معا، انه واحد لا جزء له ولا مثل له لان ما عداه من الواحد واحد اما
بحسب الاجزاء كالجوهر الفرد مثلا وانه واحد لا جزء له ولكنه متكثر بحسب الجزئيات
اي الجزء الآخر مثله يشاركه في عدم الانقسام واما بحسب الجزئيات كالشمس مثلا
فانها واحدة لا ثانية لها ولكنها متكثرة بحسب الاجزاء لانها جسم والمشركون بجميع
اصنافهم يخالفوننا في ذلك الادعاء فاذا لنرجع الى اقامة البراهين على هذا المدعى
البرهان الاول وهو انا لو فرضنا الهين فلا يخلو اما ان يكون الاول كافيا في الايجاد
او لم يكن فان كان كافيا كان الثاني باطلا لان وجوده وعدمه ح يكون عبثا وكل شيء

يكون

يكون هذا شأنه يكون ممكنا فلا يكون الها وان لم يكن كافيا كان الاول باطلا لانه ح
يكون مفتقرا الى صاحبه في الايجاد فلا يكون الها البرهان الثاني لو فرضنا الهين فلا بد
وان يمتاز كل واحد منهما عن الآخر والا لما كان التعدد ومع الامتياز لا يخلو اما
ان يكون لمرجح او لا لمرجح فان كان لا لمرجح لزم ترجيح احد المتساويين على الآخر لا لمرجح
وانه محال وان كان لمرجح فذلك المرجح اما ذاتهما وح لزم تقدم الشيء على نفسه وهو
محال وان كان غيرهما فذلك الغير ان كان واجبا وح يلزم التعدد في الواجب وانه
محال لما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وان كان ممكنا فهو محال ايضا لان افتقار الممكن الى
الواجب اولى من العكس فحينئذ ينقلب الواجب ممكنا والممكن واجبا وهو محال البرهان
الثالث لو فرضنا الهين فلا يخلو اما ان يكون بينهما علاقة بوجه من الوجوه او لا يكون فان
كان يكون كل واحد منهما مفتقرا الى صاحبه فلا يكون الها وان لم يكن بينهما علاقة بوجه ما
كان كل واحد منهما مستقلا بذاته مستغنيا عن الآخر فامكن ان يريد احدهما ايجاد شيء
والآخر اعدام ذلك الشيء فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير ممكن وهو محال البرهان الرابع
لو فرضنا الهين فلا يخلو اما ان يريد عين ما اراد صاحبه او غير ما اراد صاحبه فان كان الاول
فاما ان يريدا معا او على التعاقب فان كان الاول لزم توارد المؤثرين المستقلين
على اثر واحد وهذا محال لان الاسناد الى احدهما يقطعه عن الآخر وكذا على العكس وح
يلزم انقطاع الاثر عنهما حال استناده اليهما وهو محال وان كان الثاني كان هذا قولا
بتحصيل الحاصل وتكوين الكائن وان اراد غير ما اراد صاحبه فلا يخلو اما ان يكون احد
المرادين داخلا تحت ارادة الآخر او لا يكون فان كان داخلا يلزم الجمع بين النقيضين
وان لم يكن داخلا كان واحد من المرادين مختصا بصاحبه مع جواز عكسه ليلزم ترجيح الممكن

المتساوي بلا مرجح لان نسبة كل واحد من المرادين الى كل واحد متساوية البرهان الخامس
لو فرضنا الهين فلا يخلو اما ان يكون وجود احدهما مشروطا بوجود صاحبه او لا يكون
فان كان مشروطا كان كل واحد منهما مفتقرا الى الآخر فلا يكون الها وان لم يكن مشروطا
امكن ان يفرض وجود الاول بدون الثاني ووجود الثاني بدون الاول فيكون عدم الاول
او الثاني من قبيل الجائز الممتنع وكل من كان كذلك كان ممكنا لا واجبا وقد فرضناه واجبا
هذا خلف البرهان السادس لو فرضنا الهين فلا يخلو اما ان يكونا واجبين او ممكنين
او احدهما واجبا والآخر ممكنا لا سبيل الى كل واحد منها اما الى الاول فلانهما لو كانا
واجبين لكانا متشاركين في الوجوب متباينين في امر آخر وما به المشاركة غير ما به
الممايزة فتم ما به الممايزة لا يخلو اما ان يكون تمام ماهية كل واحد منهما او داخلا فيهما
او امرا خارجا عنهما اما الاول فمحال والا لبطل التعدد والثاني محال ايضا والا لزم التركيب
والثالث محال ايضا والا لكان كل واحد منهما مفتقرا في الامتياز الى امر خارج عنهما
فيكون كل واحد ممكنا فلا يكون الها وقد فرضناه الها وهذا خلف واما الى الثاني فلان
كل واحد منهما لو كان ممكنا لكان مفتقرا الى المؤثر غيرهما لا محالة فالكلام في ذلك المؤثر
كالكلام فيهما فيلزم التسلسل واما الى الثالث فلان احدهما لما كان ممكنا لا يكون الها
فيلزم اجتماع النقيضين البرهان السابع لو فرضنا الهين فلا يخلو اما ان يكون الثاني
قادرا على منع نفاذ قدرة الآخر او لم يكن فان كان قادرا كان الاول مقهورا فلا يكون
الها وان لم يكن قادرا كان عاجزا ولئن قال لم قلتم بانه اذا لم يكن قادرا يكون عاجزا
وانما يكون عاجزا ان لو كان المنع من الامور الممكنة قلنا هذا لا يضرنا وذلك لان الثاني
لا يخلو اما ان يكون قادرا على نقيض المقدور الاول لولا قدرته او لم يكن فان لم يكن فظاهر

وان

وان كان قادرا ولم يكن قادرا عند القدرة كان زوال قدرة الاول شرطا لنفاذ قدرة الثاني
وكذا على العكس فلو حصل القدرتان معا لعدمتا معا وذلك محال البرهان الثامن لو فرضنا الهين
فالاختلاف بينهما اما بحسب الذات او بحسب الصفات او بهما جميعا لا وجه الى كل واحد منهما
اما الى الاول فلانهما لو اختلفا ذاتا فلا بد وان يكونا داخلين تحت شيء اعم منهما فيكون كل واحد
منهما مركبا مما به المشاركة ومما به الممايزة وكل مركب ممكن فلا يكون الها ولا وجه الى الثاني
ايضا وذلك لان الصفة الموجودة في الاول غير موجودة في الثاني والموجودة في الثاني
غير موجودة في الاول فبعد ذلك لا يخلو اما ان يكون تلك الصفة من صفات الكمال او لم تكن
فان كانت من صفات الكمال كان غير المتصف بها خاليا عن صفة الكمال وذلك نقصان
وان لم تكن من صفات الكمال كان المتصف بها موصوفا بصفة النقصان وكل واحد منهما محال
البرهان التاسع لو فرضنا الهين فلا يخلو اما ان يكون وجود كل منهما شرطا للمؤثرية او وجود
الاول دون الثاني او على العكس شرطا او شمول اللاشرطية ووجه الحصر ظاهر والكل محال
اما الاول فلان وجود كل واحد منهما حينئذ يكون شرط العلة فيكون ناقصا بذاته مستكملا
بغيره واما البواقي فلان الذي لا يكون وجوده شرطا لا يكون الها لان وجوده وعدمه يكون
بمثابة وكل شيء هذا شانه لا يكون محتاجا اليه والاله هو المحتاج اليه لانه غني مطلق وما سواه
اليه محتاج لوجود الافتقار البرهان العاشر لو فرضنا الهين فلا يخلو اما ان يكونا موجبين
بالذات او فاعلين مختارين او احدهما موجبا والآخر مختارا والكل محال اما الاول فلانهما
لو كانا موجبين بالذات فلا يخلو اما ان يكون وجود العالم مضافا اليهما او الى احدهما دون
الآخر او لا يكون مضافا لا الى هذا ولا الى ذلك لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منهما
شطر العلة فلا يتكامل كل واحد منهما الا بالآخر ولا سبيل الى الثاني والثالث والا لزم

يلزم القدح في الموجبية والتقدير تقدير الموجبية فيلزم اجتماع النقيضين. واما الثاني فلانهما
لو كانا مختارين فلا يخلو اما ان تكون المخالفة بينهما ممكنة او لا تكون فان لم تكن ممكنة
يلزم اجتماع النقيضين ولان اختلاف الاثار يدل على امكانها وان كان ممكنة فامكن
ان يريد احدهما عين ما اراد الآخر فيلزم المحال على تقدير ممكن. واما الثالث فام ظاهر
لا يحتاج الى البيان قال رحمه الله ولنا براهين اخر غير ما ذكرناه في هذا الموضع ذكرنا بعضها
في كتابنا المسمى بزبدة المعارف وبعضها في رسالة على حدة ونكتفي بهذا القدر ههنا لمشتغلين
الى الغير على سبيل الجدل قال المسلمون صانع العالم واحد خلافا لجمهور المشركين فالوجه لنا
في ذلك ان المدعى لازم لاحد الملزومين احدهما لازم لعكس نقيض قضية مستلزمة
لاحد ما ذكرنا من الملزومين او كل شيء هذا شانه يكون واقعا ينتج ان يكون المدعى واقعا
واما قلنا ذلك لان احد الامرين لازم وهو اما تحقق ملزوم المدعى او انتفاء لازم
نقيض المدعى واياما كان يثبت المدعى بالضرورة واما قلنا ان احد هذين الامرين لازم
وذلك لانا لو فرضنا الهين يلزم احد الامور الثلثة وهو اما اجتماع النقيضين او ارتفاع
النقيضين او افتراق الارادتين في النفاذ وعدم النفاذ واما قلنا ان احد هذه الامور
لازم وذلك لانه يمكن ان يريد احدهما تحريك زيد والآخر تسكينه مثلا فبعد ذلك لا يخلو
اما ان يكون النفاذ شاملا للارادتين او لم يكن فان كان شاملا يلزم الامر الاول و
وان لم يكن شاملا فلا يخلو اما ان يكون عدم النفاذ شاملا لهما او لم يكن فان كان شاملا
يلزم الامر الثاني وان لم يكن شاملا فالتقدير تقدير عدم شمول النفاذ فيلزم الامر الثالث
ثم ما هو اللازم من هذه الامور لا يخلو اما ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان لم يكن
واقعا يلزم واحد مما ذكرنا من الامرين وهو انتفاء لازم النقيض وان كان واقعا فالامر الاول
والثاني

١١٥

والثاني غير واقعين ببديهة العقل فكان الواقع هو الامر الثالث بالضرورة وهو ملزوم
لاحد ما ذكرنا من الامرين ايضا وهو تحقق الملزوم لان الذي لم ينفذ ارادته لا يكون الها فتعين
ان الذي نفذت ارادته هو الاله فحسب وهو المدعى فثبت ان ما ادعينا ان المدعى
لازم لاحد الملزومين احدهما لازم لعكس نقيض قضية مستلزمة لاحد ما ذكرنا من الملزومين
فان قيل لا نسلم لزوم الامور الثلثة على ذلك التقدير وانما يلزم ان لو كان المقدور واحدا
اما اذا فرضنا الهين لكل واحد منهما مختص بمقدور على حدة فلم يلزم شيء من تلك المحالات كما ان الخير
عند الثنوية والمجوس مضاف الى النور او الى يزدان والشر مضاف الى الظلمة او الى اهرمن
ولا شركة لكل واحد منهما في مقدور الآخر ولئن سلمنا ان المقدور واحد ولكن انما يلزم
ان لو كان الاختلاف بينهما في الامور الممكنة اما اذا لم يكن فلا ولئن سلمنا ذلك ولكن
الترديد قبيح جدا لان التقدير تقدير الهيتهما فتكون ارادة كل واحد منهما نافذة بالضرورة
الجواب اما عن الاول فان كل ما دخل في الوجود لا يخلو عن اقسام ثلثة اما خير
محض واما شر محض واما مركب منهما فالقسم الثاني محال والا لم يدخل في الوجود البتة
لعدم الداعي اليه لان كل فعل لم يشتمل على الحكمة والمصلحة لا يفعله الحكيم والا لكان
سفيها ولان سبب وجود الفعل مجموع القدرة والداعي يحمل الفاعل على الفعل والقدرة
شرطه فاذا لم يوجدا او وجد احدهما دون الآخر لم يتحقق الفعل اصلا واما القسم الثالث
فاما ان يترجح جانب الخير على جانب الشر او جانب الشر على جانب الخير او لا يترجح كل واحد
من الجانبين على الآخر والثاني محال لما مر ذكره والثالث محال ايضا والا لزم ترجيح الممكن
المتساوي للمرجح فتعين ان كل ما دخل في الوجود اما خير محض او خير فيه نوع شر
والثاني ملحق بالاول في استدعاء الوجود لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر

كبير فلا يتركه الحكيم لذلك ولان المغلوب بمنزلة المعدوم حكما واياما كان يكون المقدور
واحدا ولم يندفع المنع واما عن الثانى فنقول غاية ما فى الباب
ان يقال ان عدم النفاذ محال على ذلك التقدير
وذلك التقدير عندنا محال والمحال
جاز ان يستلزم المحال
وبالله التوفيق
تم

112

كتاب فى اثبات المعراج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المحمود على آلائه المقدس باكرم صفاته واشرف اسمائه والصلوة والسلام على كافة رسله واصفيائه خصوصا على محمد خاتم انبيائه ومبلغ انبائه وعلى آله الطيبين واوليائه واصحابه الطاهرين وخلفائه وبعد فقال الشيخ الزاهد علامة الورى علم الهدى سيد المحققين سند المناظرين شمس الملة والدين البخاري عفا رحمه الله ان الناس قد تخبطوا فى امر المعراج منهم من نفاه اصلا ومنهم من انكر بعض الاثبات ومنهم من مال الى رأى يؤدى الى فساد المذهب ومنهم من خرجه على اعتقاده الباطل ورأيه العاطل ونحن نشير اليه فى آخر الفصل الثالث فالتمس منى بعض اخوانى فى الله ان ابين ما هو الحق عند اهل السنة والجماعة واقيم عليه الدلائل النقلية والعقلية فاجبته الى ملتمسه وجعلته على خمسة فصول الاول فى بيان ذكر الخلاف فى هذه المسئلة والثانى فى بيان تفسير الآيات التى تتعلق بها المعراج والثالث فى اقامة الدلالة على هذا المطلوب والرابع فى بيان المعراج وبيان الحكمة فيه والخامس فى بيان الحكمة فى انه اسرى به ليلا دون النهار وشرعت فيه مستعينا بالله ومتوكلا عليه انه هو الميسر لكل عسير

الفصل الاول فى بيان ذكر الخلاف فى هذه المسئلة اعلم ان الاختلاف واقع بين الناس فى هذه المسئلة فى اربعة مواضع الاول اختلفوا فى المكان الذى اسرى به فقيل هو المسجد الحرام بعينه وهو الظاهر وروى انه اسرى به من بيت ام هانئ بنت ابى طالب بعد صلوة العشاء ورجع من ليلته فلما اصبح قال لها الا اخبرك بالعجب قالت بلى يا رسول الله قال صليت فى بيتى العشاء والفجر فذهبت بينهما الى بيت المقدس ومثل لى النبيون